الجانب النظري. عكس ماهوموجود في مصر من تسابق الجانبيين معا في حلبة الصراع. أما في تونس والمغرب فالمعركة غائبة في الجانبين.

وهنا ندخل عهد الديموقراطية ونحن في هذا النقص في الفكر السياسي الذي برهن على أن هناك مراحل أخرى من العمل الفكري يجب أن نقطعها نحو التحضر الذي نتعامل به مع الديموقراطية في النظرية والتطبيق وما يفيدنا به النظام الديموقراطي كنظام سياسي هوأن يتيح لنا مجالا للمناقشة والحوار والدرس الجاد لنتشبع بفكرة التعايش بين الأفكار وهوأساس الديموقراطية الفكرية. وتنتشر عندنا في الوقت نفسه وتتدعم التربية المتحضرة في الحياة الإجتماعية، ونتخلص من فكرة وروح السيطرة بعضا على بعض بالقوة - ونهتدي إلى القاعدة الذهبية في الديموقراطية، والتي جاء بها القرآن منذ خمسة عشر قرنا - لبنيه وأمة بنيه، وهي:

وذكر فإنما أنت مذكر. لست عليهم بمسيطر. فنتجادل بالتي هي أحسن ونؤمن نهائيا بأن تعدد الأفكار وتبادلها بالتي هي أحسن هي أرقى درجات الديموقراطية وهي التي يتمتع بها الأوربيون اليوم، فنحسدهم عليها، وهي عندنا مهملة لم يتفطن لها أحد لا من الحكام ولا من الفلاسفة ولا من المربين.

إن هذا المبدأ في الديموقراطية الإسلامية الحقيقية قد برهن تطور التاريخ على أنه هوالمبدأ الخالد، الذي لا يقهره الإستبداد ولا العنف المغرور ولا القوة الأنانية المتعصبة.

فهل تكون هذه المجلة المتواضعة في معهدنا الناشيء لبنة صغيرة في صرح هذه الديموقراطية في بلادنا؟

إن ذلك ما نحن عازمون إن شاء الله على صنعه بكل ما نملك من صدق وثقة في النفس وإيمان بالله وبالوطن والإنسان.

د. عبد الله شريط

- رئيس التحرير-

الديمقراطية بين الحرية والتحرير

بقلم د. عبد الله شريط
استاذ بمعهد الفلسفة - جامعة الجزائر -

يتفق الجميع عندنا على أننا الآن فقط سنفتح صفحة الديموقراطية في حياتنا السياسية منذ الاستقلال .وهذا يعني أننا قبل اليوم كنا نعيش في نظام لا ديموقراطية فيه أو هو عكس الديموقراطية. ومن أراد أن يحصي ما نستعمله اليوم من كلمة الديموقراطية في أدبنا السياسي يشعر بأننا نستعمل هذه الكلمة لأول مرة. .ولكن من يرجع إلى مواثيقنا الإيديولوجية يجد هذه الكلمة كلفظة وكمعنى تتكرر فيها بصورة عادية كما لو كنا متعودين عليها استعمالا وقراءة منذ بضع عشرات من السنين.

ويرجع هذا التناقض عندنا إلى تغلب كلمة الديموقراطية في النظم الرأسمالية الغربية على الكلمة نفسها في النظم الاشتراكية. حتى أصبحت كلمة الديموقراطية على النطاق العالمي تطلق على الدول "الغربية" الرأسمالية وحدها بحيث تميزها عن النظم الاشتراكية في العالم. بل أصبحت كلمة الديموقراطية تعني بصورة إجمالية تعدد الأحزاب فقط.

وبما أن النظم الاشتراكية يحكمها في الغالب حزب واحد، فقد أصبح ذلك يميزها بالاستبداد، أي بما هو ضد الديموقراطية.

وواضح أن هذه الصورة آتية من تطبيقات النظامين المذكورين على أرض الواقع وحده في أنحاء مختلفة من العالم.

أما الأدب السياسي على مستوى الدراسة والبحث النظري، فالمعروف أن كلا من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي معا يستعمل كلمة الديموقراطية بنفس الإلحاح والتشبث، ولكن بمفهومين مختلفين لها. الدول الرأسمالية تعطي لكلمة الديموقراطية معنى "الحرية" الاقتصادية أولا. ثم معنى "الحرية" في الميادين السياسية: حرية التعبير وحرية الفكر وحرية الدين، وحرية السلوك إلى الحد الذي لا يضر به حرية غيره، إلي آخره.

أما كلمة الحرية في النظام الاشتراكي فهي تعبر عن "تحرير" الإنسان من الحاجة المادية في مختلف ميادين الحياة : من الفقر والجهل والاستعباد الذي يمارسه أي فرد أو أي مجتمع على أي فرد أو أي مجتمع في بلاده أوفي أي مكان آخر من العالم. وأن أي حرية أخرى سياسية أو دينية أو فكرية لا قيمة لها إذا كان "المتمتع" بها يرسف في الأغلال المادية.

هكذا اقتسم العالم الأول (الرأسمالي) والعالم الثاني (الاشتراكي) معنى الديموقراطية ردحا من الزمن.

أما العالم الثالث فقد ظل جالسا بين الكرسيين. لا يستريح إلى أي واحد منهما بمفرده ، وهو يتميز من جراء ذلك بنظام هو أشبه بلا نظام على الإطلاق، النظام المنسجم في هيكله وبنيته وتجانس أجزائه.

لقد حاولنا في الجزائر أن نهتم بقضية الديموقراطية من الوجهة النظرية. وان كنا لم نرتفع في المعالجة النظرية إلى المستوى الفلسفي، ولكن بالنظر إلى مستوانا الثقافي في البحث والدراسة تعتبر الجزائر في مقدمة البلدان الإفريقية والعربية التي أولت هذه المشكلة مكانة لم تصل إليها إلا الدول الأوروبية من حيث العناية. ولعل أبرز النصوص التي ظهر فيها هذا الاهتمام لم يأت من الأدباء والمفكرين والباحثين والدارسين المختصين. وإنما أتى عن طريق المواثيق الرسمية التي تبنتها السلطة الحزبية مسايرين في ذلك المدرسة الاشتراكية مع فارق جوهري هو أن النصوص الرسمية في البلدان الاشتراكية استوحتها من فلاسفة القرن التاسع عشر الاشتراكيين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

أما عندنا كما عند غيرنا من الحركات الاشتراكية في العالم الثالث فقد قلدنا فيها تقليدا يكاد يكون لفظيا ما ورد في النصوص السياسية الخالية من الابتكار الفلسفي والتي اعتنقتها الجماهير في الأوساط العمالية من العالم المتقدم. فبقيت معالجتها عندنا سطحية تقترب من الشعارات التي نؤيدها أو نحاربها ولم ترتق إلى مستوى الدراسة النزيهة البعيدة عن الذاتية. فميثاق طرابلس (1962) مثلا يرجع الديموقراطية إلى تحقيق "الأهداف الشعبية والمطامح العميقة للجماهير". أي أن أقصى ما نطمح إليه من الديموقراطية ليست مبادئها المثالية وأعماقها الإنسانية،

واتساع جوانبها الفكرية والمستوى العالي بقيمها التربوية بل الغاية منها تقف عند حدود ما تستفيده الطبقات الشعبية من منافع مادية آنية. "إن الديموقراطية في عرف الأحزاب الاشتراكية وأنظمة الحكم فيها - في الدرجة الأولى - هي أن تخدم الطبقات المحرومة" وتحقق التوزيع العادل للثروة الوطنية حتى ترضى الحاجات الضرورية لتلك الطبقات.. كذلك وسائل تطبيقها هي أن تستولي الطبقات الشعبية نفسها على دواليب الحكم. ولذلك سميت هذه الديموقراطية "بالديموقراطية الشعبية".(1)

أما الديموقراطية كتربية اجتماعية وعائلية وكثقافة سياسية وسلوك في التفكير فهي ديموقراطية "برجوازية" وترف فكري يتلهى به "المثقفون غير الثوريين ممن يعملون في الصحف والأفلام السينمائية ومجالات اللهو التي لا تقيم وزنا لمعاناة الفقراء والمحرومين". وتذهب "المثالية الثورية" بدعاة الديموقراطية الشعبية إلى تحذير قادة الدولة والحزب من التأثر بالحياة المادية البرجوازية حتى ينفصلوا عن القاعدة الشعبية.

وتدعو هذه القاعدة الشعبية من العمال والفلاحين إلى محاربة الامتيازات التي قد يحاول القادة الاستفادة منها بواسطة مراكزهم القيادية.

ومن هذه "الفلسفة الشعبوية" للديموقراطية ظلت حركاتنا الوطنية تحترز من المثقفين على قلتهم وتقطع عنهم طريق القيادة منذ ظهورها كحركة تحريرية إلى عهد قيام الدولة. بمؤسساتها الدستورية . "إن تولى القوات الثورية في المجتمع مقاليد السلطة بواسطة الحزب هو القاعدة الأولى للديموقراطية."

---

1 انظر كتابنا : مع الفكر السياسي الحديث ص: 202 .

ويضيف ميثاق طرابلس أن القاعدة الثانية للديموقراطية هي إقامتها على أسس اقتراحات القاعدة الشعبية، وتدعيمها بالمناقشة وحرية النقد في داخل مؤسسات الحزب.

وذلك لتجنب الانحرافات التي تستوجب العقاب لصاحبها.. أما الضمانات التي تمكن الديموقراطية من البقاء فهي : أولا مبدأ انتخاب المسؤولين في كل المستويات. ثانيا دورية وانتظام الاجتماعات بين القيادات والقاعدة. ثالثا. قانون الأغلبية . رابعا أولية المؤسسات العليا على المؤسسات الدنيا."(ميثاق طرابلس).

مهما تعرض هذا المفهوم للديموقراطية للنقص والبتر وانعدام العمق في التحليل ، إلا أنه يظل ذا قيمة راسخة بالنسبة لمجتمع أمي. وهي قيمة تدوين القوانين ومحاولة إخراج السلوك السياسي للناس من مستوى التقليد القبلي وتصعيده إلى مستوى القانون المكتوب ذي الصبغة العقلية.

هل تكون المرحلة التي دخلناها الآن في تعاملنا مع الديموقراطية أقرب إلى مستوى ما هي عليه في المجتمعات الغربية باعتبارنا في هذه المرحلة أصبحنا منحازين إلى مفهومها الغربي؟ بعد أن أفلس أمام أعيننا المفهوم الشعبوي الاشتراكي إفلاسا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وبعبارة جامعة إفلاسا حضاريا؟

إن اعتناقنا للديموقراطية الاشتراكية كان انحدر من القمة السياسية إلى القاعدة المجتمعية وفي غياب الفكر النقدي من قبل المثقفين . وهذا ما يجب في رأيي أن نعيده بالنسبة للديموقراطية الفكرية، وذلك لسببين : الأول أن الديموقراطية

الجديدة كانت بالعكس نتيجة مطلب في القاعدة رفضته القمة ثم اضطرت لقبوله تحت ضغط القاعدة الشعبية (أكتوبر 1988).

الثاني أن هذه الديموقراطية احتضنها المثقف الجزائري على اختلاف في مستويات ثقافته من الصحافة إلى المسرح إلى الشعر وأخيرا إلى مستوى الدراسات الجامعية، مما سمح له بمراقبة ما يتطلبه خضوع شجرة الديموقراطية إلى قانون التطور الطبيعي، بحيث يكون اعتناقه لها كعقيدة سياسية هو خاتمة التطور وليس بداية عاطفية تقع بسرعة ثم ينقلب عليها ويكفر بها بأكثر سرعة كما وقع في الاشتراكية.

ذلك أن الديموقراطية الحقيقية هي مجموع فضائل ونقائص. وما يجعل فضائلها أوفر وزنا من نقائصها هو تطبيق الرجال لها ومدى ما يستطيعون استخراجه منها من فوائد للمجتمع، وما يجنبونه من عيوبها وأخطارها. وبعبارة أخرى: الديموقراطية تكون كذلك إذ خضعت لعدة شروط مباشرة وأخرى غير مباشرة، أولها أن تكون- كما يقول الفلاسفة المسلمون عن الخلافة - مهمتها "جلب المنافع ودرء المضار" عن الأمة. الشرط الثاني للديموقراطية أن لا يحتكرها فرد أو مجموعة أفراد لا تشاركهم فيها فئات من المجتمع. ثالثا أن تكون المشاركة فاعلة وليست مجرد صورة شكلية. رابعا أن تكون الديموقراطية مدرسة لجميع أفراد الأمة يتعاملون بمقتضى قواعدها بعضهم نحو بعض بحيث تكون أشبه بالجو الذي يتنفسه الجميع ويقوى به على الحياة بحسب كفاءاته وقدراته. خامسا أن لا تكون الديموقراطية ضربا من العدالة في الشؤون المادية وحدها، بل هي "أسلوب" من الحياة والتعامل في الفكر أيضا وفي العمل. إن الديموقراطية "سلوك" يتعامل به كل فرد مع أي فرد من مجتمعه. تعاملا لا ينفي الحزم والانضباط اللذين يقرهما القانون

بين المعلم والتلميذ والضابط والجندي والوالد مع أبنائه وبين الرجل والمرأة. وليس فقط بين الحاكم والمحكوم. والقانون الذي يتعاملون به ويخضعون له لم "يفرض" عليهم فرضا.

بل يخضعون له جميعا لأنهم "أقروه" جميعا وفرضوه على أنفسهم كما يقول "دوركايم." وهذا هو الفرق بين خضوع الفرد للجماعة القبلية، وخضوع الفرد لقوانين "المجتمع."

هذه المعاني من الديموقراطية لم تتعرض لها مواثيقنا فلم يستفد منها شعبنا ولم يحترمها قادتنا. لقد كان الجانب النفسي منها مهملا فانعدم منها القانون الأخلاقي.

والأخلاق في النظام الديموقراطي هي الغاية التي ليس وراءها غاية : فالانتخابات فيها أخلاق. والمساواة أمام القانون أخلاق. وعدم خضوع الحاكم في حكمه لما يسمى في الإسلام بحكم "الهوى": هو رأس الأخلاق في السياسة. وهذه الجوانب الأخلاقية في البيت الديموقراطي هي التي تشد جدرانه من التداعي فيبقى قائما على الدوام مادامت الأخلاق تسنده.

إن الأخلاق في النظام الديموقراطي لا ينص عليها في القانون السياسي الذي يمكن التحايل عليه. بل هو قانون داخلي كما يقول "كانط" يخضع له المسؤول وغير المسؤول أمام نفسه ولو لم يره الناس. أوان شئنا بتعبير إسلامي يخضع فيه المرء لأوامر الله وحده ويخشاها تلقائيا، ويجد فيها راحته إن أطاعها وعذابه إن تهاون بها، حتى تصبح فيه هذه الأخلاق سجية لا يجهد نفسه في ممارستها، بل يجد فيها "قرة عينه" لأنها نوع من الصلاة. وليس هذا خيالا أو شطحة صوفية. لقد رأينا في رجالنا في الكفاح الوطني هذا النوع من المتصوفين الذين ضحوا بأموالهم وأنفسهم

فضلا عن جهدهم وأخلاقهم السامية في سبيل الوطن حتى حرروه وجندوا الشعب وراءهم بأخلاقهم فقط.

وإذا أتى وقت بعد ذلك تمرد فيه الناس على المصلحة الوطنية فذلك لأنهم شعروا بأن قادتهم قد استهتروا بالأخلاق وظنوا أنهم قادرون على أن يعبثوا ويصلحوا الشعب وهم مفسدون.

إن هذا ليس ضربا من الوعظ، بل هو تسجيل قوانين طبيعية لا مفر من وقوعها نتيجة للقصور الذهني عند من يتولون قيادة الشعوب وهم مفتقرون إلى حد أدنى من الأخلاقيات السياسية حتى ولو كان لهم فضل من الحيلة يظنونها ذكاء.

إن حاجتنا إلى الأخلاق السياسية في معركة تحرير الوطن لم تكن حاجة بادية قاهرة لأننا كنا نتعامل مع معركة مادية هي تحرير الوطن من قبضة الاستعمار الأجنبي.

أما بعد تحرير الوطن فقد جاء دور تحرير المواطن. والمواطن لم يكن يشعر بحاجته إلى الحرية لأنه كان يعتقد بالغريزة أن حرية الوطن تسبق حرية المواطن، لم يكن يثور أو ينتقد قادته وسلوكياتهم، ولم يكن يتتبع مساوئهم، وحتى إن بدت له فلا يشعر بأنهم يستحقون النقد أو التمرد عليهم.

إن واحدا منهم – أو بالأحرى- قليلا ما هم أولئك القادة ممن درسوا قوانين الأخلاقيات السياسية عند ابن خلدون وعلى رأسها أخلاقيات الترف التي تنخر في جسم الحكم لدى أية فئة من الحكام يقعون في مخالبها. إن حوادث أكتوبر 1988 لم تقع في عهد المرحوم بومدين في حين كان حرمان الشعب من ضرورات العيش أفدح في عهده منها في عهد ما بعده. لأن الشعب كان يشعر بعمق أن

بومدين يعيش معهم في حرمان ولا يعيش بالبذخ الذي يعيش فيه قادة العالم المتخلف . وعندما ينتقدون الموسرين من الناس في مجتمعهم يوجهون نقدهم في الغالب لمن دخل عليهم اليسر في وظائفهم ومسؤولياتهم في الحكم. وقل أن يوجهوا نقدهم للأغنياء بجهدهم بعيدا عن الأوساط السياسية.

إن تحرير الوطن لم يكن متبوعا بتحرير الإنسان لصعوبة تحرير الإنسان كان تحرير الوطن من الحكم الأجنبي بواسطة السلاح المادي. أما تحرير المواطن فيقع من الإنسان ليتحرر من سيطرة الحكم الوطني. وتحريره هذا يقع بسيطرة القانون في حياته وفي العلاقات بين المواطنين من ناحية وبينهم وبين كل ميادين السلطة وممثليها من ناحية أخرى. ولتحقيق هذا التحرير ليصبح "حرية " يجب أن يتم هو نفسه بالقانون وبعدم التمرد على قوانين الدولة كما يقول سقراط. ولهذا يتطلب تحرير الإنسان وقتا أطول من تحرير الوطن. لأنه لا يهدف إلى التخلص من سيطرة أجنبية بل من سلط ووطنية لم تحترم سلطة القانون التي هي مؤتمنة على تحقيقها.

ولهذا تحررت كل الشعوب الثورية من سيطرة دول أخرى أجنبية عنها بواسطة السلاح المادي وبسرعة، بينما تطلب تحريرها من سيطرة السلطة الوطنية كفاح أجيال متتالية. أما إذا جرى تحرير الإنسان من سيطرة السلطة الوطنية بكفاح غير قانوني فإنه يوشك أن ينتهي إلى سلسلة من التمرد على القانون يواليه تمرد آخر إلى أن يتحقق الكفاح بواسطة القانون فقط. عندئذ يتم التحرير إلى الحرية أي إلى سيطرة القانون وهو ما يسمى بالديمقراطية.